مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٨٣

الجمعة، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فاولر	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فالي
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد دانغي - ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد كويمانز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1999/202)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1999/202)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أنغولا وزامبيا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كارنيرو (أنغولا)، والسيد والوبيتا (زامبيا) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم المجلس، أرحب بسعادة الجنرال هيغينو كارنيرو، نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، وبسعادة السيد فكتور ليما، مستشار الرئيس للشؤون الخارجية والأعضاء الآخرين في وفد أنغولا.

وباسم المجلس، أرحب بسعادة الأونرابل كيلي والوبيتا، وزير الشؤون الخارجية في زامبيا، وبسعادة الأونرابل الدكتور كاتيلي كالومبا، وزير الشؤون الداخلية، وبسعادة الأونرابل السيد فيرنون ج. موانغا، رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، وبالأعضاء الآخرين في وفد زامبيا.

(تكلم بالانكليزية)

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/203، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1999/147، رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا؛ و S/1999/166، رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/182، رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو سعادة الجنرال هيغينو كارنيرو، نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، وأعطيه الكلمة.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): باسم حكومة جمهورية أنغولا، أقدم التحية إلى جميع أعضاء هذا المجلس وأعرب عن عميق امتناننا للجهود التي يضطلع بها الأمين العام ومجلس الأمن بغية إعادة بناء السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا.

وربما كانت هذه اللحظة فرصة ممتازة للأنغوليين، وللأمم المتحدة، ولأفريقيا، وللمجتمع الدولي عامة للابتهاج احتفالا بانتهاء بعثة أخرى من بعثات السلام، لو كانت قد تكللت بالنجاح.

ولكن مما يؤسف له أن الحال ليس كذلك اليوم، حيث أن مجلس الأمن بصدد التصويت على مشروع قرار ينهي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لأن السيد جوناس سافيمبي حطم مرة أخرى آمالنا العريضة في إرساء السلام، وهي آمال نمت طيلة السنوات الثلاث الماضية ومنذ عام ١٩٩٤ عندما جرى التوقيع على بروتوكول لوساكا. وعلينا أن نؤكد هنا أن السيد سافيمبي، بهذا العمل الجديد الذي يخون به جهود السلام التي بذلتها الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي، يجب ألا يعتمد عليه على الإطلاق في المساعدة على حسم الصراع في أنغولا، لأن مصالحه الشخصية تتنافى وأي تفاهم قد يجري التوصل إليه فيما يتعلق بإنهاء الصراع في أنغولا.

والسيد سافيمبي يحاول الاستيلاء على السلطة بأي ثمن. ونظرا لعجزه عن ذلك من خلال انتخابات عام ١٩٩٢، فسيواصل حملته المحمومة للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح طالما يمكنه التعويل على الدعم والمساعدات من بعض الجهات في مواصلة شن الحرب في أنغولا.

وتعتقد حكومة أنغولا أنه لو كان هناك مزيد من الالتزام من جانب المجتمع الدولي، وآلية أشد صرامة لرصد الامتثال لجزاءات الأمم المتحدة، لكان قد جرى بسرعة إبطال القدرة العسكرية للسيد سافيمبي ومجموعته المسلحة، وعند ذلك تصبح الظروف مؤاتية لإعادة إرساء السلام في أنغولا.

ولن يتحقق ذلك إلا إذا عملنا كلنا صفا واحدا صوب تحقيق نفس الأهداف، وهي أساسا مساعدة أنغولا على وضع نهاية محددة لحالة الحرب التي ظلت تجلب البلاء على بلدنا طيلة السنوات الثلاثين الماضية. وحكومة أنغولا مقتنعة بذلك اقتناعا راسخا. ولا نعتقد أن هناك نوايا حسنة لدى أي بلد يتصرف بشكل يختلف عما ذكرناه، حتى إذا فعل ذلك بحجة مساعدة أنغولا على إحلال السلام فيها. وهذه الإسهامات لن تكون مفيدة إلا إذا تمت بالتنسيق التام مع حكومة أنغولا.

وفي هذا الصدد، نود أن نوجه نداء مباشرا الى البلدان المجاورة لأنغولا لكي تقطع كل الاتصالات مع السيد سافيمبي وأن تتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم السوقي التي تمكنه من شن الحرب في أنغولا.

أما بالنسبة لزامبيا، فإن الحكومة الأنغولية تعتقد اعتقادا راسخا بأن المساعي الدبلوماسية الراهنة ستحفز السلطات الزامبية على أن تزداد تنبها ويقظة في منع استمرار استخدام الأراضي الزامبية كنقطة عبور لشحنات العتاد العسكري والسوقي التي يحتاج اليها السيد سافيمبي في حملته العسكرية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه نتيجة إطار التعاون الجديد بين الحكومة الأنغولية والأمم المتحدة، سيتم اتخاذ تدابير جديدة وأشد صرامة لعزل السيد سافيمبي وتحييده.

ويحدونا الأمل أن تعتمد جميع الدول الأعضاء الجزاءات المفروضة على الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة المتاحة لنا للإشادة بالدور الذي تضطلع به لجنة العقوبات والزخم الجديد والمتجدد الذي منح لأنشطتها. ونشجع اللجنة على أن تبذل قصارى جهدها لكي تمتثل جميع الدول الأعضاء للجزاءات المفروضة.

وبعد إجراء مداولات هنا في نيويورك مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن حول طائفة واسعة من المفاهيم المتعلقة بالمتابعة، وشكل تمثيل الأمم المتحدة في أنغولا، فإننا على استعداد الآن لتقديم تلك المقترحات الى حكومتنا المركزية وهذه المقترحات في رأينا تناسب على الوجه الأكمل النموذج الذي تود السلطات الأنغولية أن تطبقه في بلدنا. وفي غضون أيام قليلة سننقل موقفنا الى مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أعرب باسم الشعب الأنغولي عن عميق تقديرنا للأمم المتحدة على الجهود التي بذلتها بعثات الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا الأولى والثانية والثالثة والجهود التي بذلتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. كما نود أن نشيد إشادة مخلصة بجميع أفراد الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية السلام في أنغولا. ومع أن النتائج كانت قاصرة عن تحقيق نجاح تام، فقد كانت هناك عدة جوانب إيجابية؛ ونحن نشكركم على ذلك خالص الشكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو وزير خارجية زامبيا، الأونرابل كلي س. والوبيتا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد والوبيتا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل أي شيء آخر، أن أنقل اليكم، السيد الرئيس، والى الأمين العام، والى جميع أعضاء مجلس الأمن، التحيات الحارة والأخوية من الرئيس شيلوبا وشعب زامبيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم ولجميع أعضاء مجلس الأمن لاتاحتكم الفرصة أمام وفد بلدي لكي يدلي ببيان أمام هذه الهيئة اليوم. والغرض من بياني اليوم هو تسجيل الشواغل التي تساور حكومة بلدي حيال المزاعم التي رددتها حكومة أنغولا ومفادها أن زامبيا تقدم الدعم السوقي والعسكري للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لإدامة الحرب وإدامة معاناة الشعب الأنغولي. وتحقيقا

لذلك، أصدرت حكومة أنغولا تهديدات بشن حرب ضد زامبيا وضد المؤيدين المزعومين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

وإنها لمسألة معروفة للجميع أن زامبيا اضطلعت بدور أساس في الكفاح من أجل تحرير الجنوب الأفريقي، وكذلك في السعي لايجاد حلول سلمية للصراعات في المنطقة. وفي ضوء هذه الحقيقة، كانت زامبيا من بين أوائل الدول التي نالت استقلالها في المنطقة. لقد وفرنا الملاذ فعلا لجميع حركات التحرر التي كانت تناضل من أجل استقلال بلدانها. وهذه تتضمن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، التي تشكل الحكومة الحالية لأنغولا، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، الذي يقاتل الحكومة الآن.

لقد اتخذنا قرارنا هذا ونحن ندرك تماما الآثار التي تنطوي عليها مثل هذه المسؤولية الجسيمة. والواقع أن الاضطلاع بهذه المسؤولية كان هائلا بالنسبة لبلدي من الناحيتين البشرية والاقتصادية. وفقد العديد من مواطنينا حياتهم ودمرت هياكلنا الأساسية الاقتصادية، مثل الطرق والجسور على أيدي الأنظمة الاستعمارية المعادية وأنظمة الأقليات التي تحيط بنا.

وبالرغم من هذه التهديدات لاستقلالنا وسيادتنا الفتيين، ظلت زامبيا صامدة تواصل تقديم الملاذ لحركات التحرر انطلاقا من قناعتنا بأنه لا يمكن ضمان سلامنا وأمننا طالما بقيت البلدان المجاورة ترزح تحت حكم الاستعمار وحكم الأقلية.

وإنطلاقا من هذه الروح استثمرت زامبيا، ومعها المجتمع الدولي ١٤ شهرا من وقتها وطاقتها ومواردها لتسهيل المفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا التي توجت بالتوقيع على بروتوكول لوساكا التاريخي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

لقد عرضت هذه الخلفية التاريخية لأدلل على أن زامبيا كانت على الدوام تدافع بحماس متقد عن السلام. ولذا من المؤسف حقا أن تقف زامبيا اليوم متهمة من قبل جمهورية أنغولا الشقيقة بأنها تعمل على تقويض السلام والاستقرار اللذين عمل المجتمع الدولي جاهدا، من أجل تحقيقهما من خلال الأمم المتحدة، بل والأطراف الأنغولية نفسها.

ويستغرب بلدي أن يجري تكرار هذه المزاعم اليوم، بالرغم من أن معظمها قد جرى التحقيق فيها على نحو مشترك مع أنغولا. وبالاضافة الى ذلك، أرسل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السفير ماهوغو، ممثل كينيا، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على يونيتا، للتحقيق في تلك المزاعم، بينما أرسلت منظمة الوحدة الأفريقية السفير دانيال انطونيو، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، في مهمة مماثلة. وأظهرت جميع تلك التحقيقات الآنفة الذكر أن زامبيا بريئة منها. ومع ذلك، وبسبب الاتهامات المستمرة التي وجهتها حكومة أنغولا، وجهت زامبيا دعوة الى الأمين العام، السيد كوفي عنان، لكي يرسل مرة أخرى بعثة الى زامبيا للتحقيق في تلك المزاعم.

ومما يدعو للأسف أن عملية السلام في أنغولا، التي يجسدها بروتوكول لوساكا، قد انهارت، حيث يرجع ذلك إلى عدم التزام الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بأحكام البروتوكول على النحو الكامل. إن سلوك يونيتا في هذا الصدد غير مقبول إطلاقا، وقد أدانته زامبيا. وانهيار عملية السلام يدعو للأسف بصفة خاصة نظرا لأن تنفيذ البروتوكول قد اكتمل ثلثاه. ونحن نرى أن بروتوكول لوساكا، على الرغم من العقبات الراهنة، لا يزال يمثل الإطار الأفضل للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أنغولا.

وبالنظر إلى ما بذل بالفعل من وقت وطاقة وموارد، وإلى التقدم المحرز حتى الآن، فإن تخلي المجتمع الدولي عن بروتوكول لوساكا سيكون مأساة كبيرة. ومن ثم، في الوقت الذي ينظر فيه المجلس في تصفية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، ينبغي ألا يدخر جهدا لكفالة عدم إيجاد فراغ يؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية في منطقة أفريقيا الجنوبية دون الإقليمية. ومن شأن هذه الحالة أن تؤثر سلبيا على أمن بلدي. وفي واقع الأمر، منذ استئناف الأعمال العدائية في أنغولا، زاد تدفق الأسلحة العسكرية غير المشروعة إلى زامبيا، حيث تستخدم في الأنشطة الإجرامية. إضافة إلى ذلك، طرأت زيادة في تدفق اللاجئين من أنغولا إلى زامبيا.

إن حكومة زامبيا ينتابها القلق أيضا من أن هذه الادعاءات الخطيرة من جانب أنغولا تأتي في وقت بلغت فيه جهودنا للوساطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة متقدمة. ومن شأن هذه الادعاءات، بالتالي، أن تقوض وساطة زامبيا في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد لأعضاء المجلس أن حكومة زامبيا، رغم ادعاءات أنغولا، تلتزم تماما بجزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا. وأود أيضا أن أعيد تأكيد التزام بلدي الثابت بالسلم والاستقرار في منطقة أفريقيا الجنوبية بأسرها.

إن زامبيا وأنغولا بلدان شقيقان، وسنسعى إلى تسوية خلافاتنا بالوسائل الثنائية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير خارجية زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للتصويت على مشروع القرار (S/1999/203) المعروض عليه. ومالم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. أعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٩ (١٩٩٩).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.
